الاختلاف في توجيه القراءة القرآنيّة عندَ أبي عليٍّ الفارسيِّ

الكلمات المفتاحيّة : الاختلاف ، أبو عليٍّ الفارسيِّ ، القراءة القرآنيّة .

وليد عبدالله أحمد مروح أ.د ليث أسعد عبدالحميد

جمهورية العراق – مجلس الدولة جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الانسانية

E:waleedalkhattat @ yahoo.com E:Profliathasad @ yahoo.com

الملخص

يَرصدُ هذا البحث الآيات القرآنيّةَ الكريمة ،التي لها حكمان نحويان في مؤلفات أبي عليٍّ الفارسيِّ ،إذ بيّنَ الفارسيُّ في كتاب من كتبه ، حكماً نحوياً لآيةٍ ، يختلف حين تناولها في كتاب آخر من كتبه.

وعرض هذه الآيات على المصادر العلميّة ومناقشتها مناقشة مستفيضة، مسترشدًا ، بما قاله النحاة ، أيهما أقوى وأضعف وأيهما أجود وأنسب في الحكم محاولين بكل حرص أنْ نوجزَ القولَ في المسائل لابداء الرأي ، في ما عرضت من مناقشة للمسألة النحويّة على أن يكون الرأي علمياً ، والله الموفق.

المُقدمة

الحَمدُ لله الذي علّمَ بالقلم ، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكَلِم ، وعلى آلِهِ وصحبهِ وسلّم ... وبعد .

فطالما بقي الإنسان ملازمًا لكتاب الله سبحانه وتعالى ، الذي أودع فيه أسرار الكون ، وبث في ثناياه ودائع حكمه ونعمه ، تتجلى بلاغة الإعجاز الربانيّ فيه.

وتظهر أهمية هذا البحث في تناوله لآيات من كتاب الله سبحانه وتعالى التي لها حكمان نحويان عند عالم العربية أبي عليٍّ الفارسيِّ (ت ٣٧٧هـ) ، وهذه الدراسة تدخل في إطار النحو العربي ، إذ يُسلط الضوء على الرأيين المختلفين في كتبه ، فتارة يقول رأياً في آية كريمة ، ويعدل عنه في كتابٍ آخر ، فإنَّه يعدلُ عن هذا الرأي ، ويعطي حكما آخرَ ، وليس عالمنا ممن خلط بين المذهبين ، وإنما عرف بنزعته البصرية ، وموضوع بحثنا لعالم قد اختلف عنده الحكم النحوي في مؤلفاته ، وسنحاول عرض المسائل على المصادر المتنوعة والإطلاع على آراء العلماء بحسب ما تقتضيه النصوص القرآنية ، من أجل الوصول إلى الحقيقة النحويّة فيها .

الاختلاف في توجيه القراءة القرانيّة عندَ أبي عليٍّ الفارسيِّ

سأتناول في هذا البحث الآيات الكريمة التي جاء الاختلاف في قراءتها ، وهي على النحو الآتي :

- الفعل (كُن) بلفظ الأمر وإنْ لم يكن أمراً في المعنى:

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١١٧]

يحتج أبو عليّ الفارسيّ لبعض القراءات على إيجاد تخريجات لها ، لانها تحمل أوجهًا تخالف مذهبه ، ومن ذلك تخريجه لقراءة ابن عامر[١] ، في قوله تعالى :﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١١٧] ، إذ نصب الفعل (يكون) ، فالفارسيُّ يبدو أنه لا يجيز نصب الفعل على أنه جواب للأمرِ لانَّ (كن) ليس بأمرٍ بل هو خبر ، وبدلالة الفاء على معنى الجزاء ، والتقدير إن كان فيكون[٢] ، معلقاً على ذلك بقوله : ((وهذا كلام في قلة الفائدة على ما تراه وإن كان الأمر على هذا لم يكن ما روي عنه من نصبه " فيكون" متجهاً))[٣] ومضمون الآية يدلُّ على أنَّ الغرض هو الإخبار بقدرة الله عزَّ وجلَّ ، لا سبيل الأمر . محاولاً إيجاد سببٍ لجعل النصب سائغاً ، وذلك بحمله على اللفظ ، لا على أنْ يحمل على المعنى ، أما في كتابه (الإغفال) ، فإنه يلتزم بعدم جواز نصب الفعل على أنه جواب للأمر ، مستدلاً بشرط نصب الفعل الواقع بعد الفاء المتعلق بوقوعه بعد الطلب من دون إشارة إلى حمل الفعل على اللفظ ؛ وإنما ركزَّ على المعنى الذي يدل على الخبر لاعلى الأمر مستدلاً بورود ألفاظ الأمر على الخبر في كلام العرب[٤]، إذ قال : ((فإن قلت : فقد تقدم " كُن " وهذا لفظ أمر ، فهلا جاز إنتصاب قوله " فيكون" على أن يكون جوابًا لقوله " كن " ، كما ينتصب بعد سائر ما يكون أمرًا نحو : ائتني فأعطيك ؟ فالجواب : إنّ قوله " كن " وإن كان على لفظ الأمر فليس بأمرٍ ... وإذا كانت خبرًا لم يجز إنتصاب الفعل بعدها على حدِّ ما تنتصب الأفعال إذا دخلت عليها الفاء بعد هذه الأشياء التي ليست بموجبة))[٥] وخلاصة القول أنه ذكر في كتابه (الحجة) إمكانية حمل الفعل على اللفظ لينتصب بعد الفاء على أنه جواب له ، أما في كتابه (الإغفال) فأشار بعدم جواز النصب على أنه جواب للأمر ، لأنَّ الفعل ليس بأمرٍ .

قال الفرّاء : ((رفع ولا يكون نصباً ، إنما هي مردودة على (يقول)، "فإنما يقول فيكون" ، وكذلك :(ويوم يقول كن فيكون قوله الحق) رفع لا غير ، وأما التي في سورة

النحل قال تعالى :﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ النحل: ٤٠ ، فإنها نصب)) [٦] ، فقد ذكر الطبري أن الاولى الرفع على العطف على قوله (يقول)[٧] ، والرفع ؛لأنه قد تم الخبر به[٨] ، وبالنصب ؛ لأنه جواب الأمر بالفاء ، والرفع على الاستئناف[٩] ، وضعّف العكبري قراءة النصب لوجهين أحدهما : أن (كُن) ليس بأمر على الحقيقة ، إذ لا يوجد مخاطب به ، والمعنى إنما على سرعة التكون بدلالة الخطاب ، والثاني : أن جواب الأمر ، لا بد أن يخالف الأمر[١٠] ، ولما تقدم فإنّه ليس أمرًا حقيقيًا، وهذا ما يميل إليه الباحث والله أعلم .

- (كُلٌّ) في الابتداء :

جاء رأي الفارسيّ مغايرًا في كتابه (المسائل المنثورة) ، عند حديثه عن قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِىَ ٱللَّهُ مَا فِى صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِى قُلُوبِكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ آل عمران: ١٥٤ ، في استقباح الابتداء بـ(كل) بهذا اللفظ فقال : ((وحجة أبي عمرو في رفعه (كُلُّهُ) وابتدائه به أنه وإنْ كان في أكثر الأمر بمنزلة أجمعين لعمومها ، فإنه قد ابتدئ بها كما ابتدئ بسائر الأسماء في نحو قوله :﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴾ [مريم: ٩٥]فابتدأ بها الآية))[١١] ، اراد ان يثبت انه يصح الابتداء بـ (كل) وبدليل الآية الكريمة ، وأيضا ذكر ان الكلام يسبقه كلام بُنيَ عليه وبذلك اشبه اسم الفاعل من أنه يبنى على ماقبله فقد قال : ((فكذلك حسنَ ابتداء كُلهم في الآية لّما كان قبله كلام فأشبه بذلك اتباعه ما كان جاريًا عليه كما أشبه اسم الفاعل في إجرائه على ما ذكرنا ما يجري صفة على موصوف أو حالاً أو خبر مبتدأ))[١٢] ويبدو أنه يجيز الابتداء استنادًا إلى الكتاب العزيز ، أما في (المسائل المنثورة) فقد بدا غير مؤيدٍّ لوجه الابتداء بـ (كُلّ) ، وذلك أنها بمنزلة أجمعين في دلالتها على العموم حيث قال : ((وأما (كلهم) فإنما أكد به لأنه بمنزلة (أجمعين) ؛ لأنك إذا قلت (كُلُّهم) ،فقد دللت على جماعتهم كما دلت (أجمعين) ، ولذلك وكّد بها ، ويقبح أن يبتدأ بها ، كما يقبح أن يبتدأ (أجمعين) بذلك ،

فلذلك قبح ذلك فيها ، ومما جاء مبتدأ قوله عز وجل﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾ [مريم: ٩٥]))[١٣]، فأبتدأ بها الآية ،ويبدو أنه يستقبح ذلك إن دلت على العموم وكان بمعنى التوكيد ، فقد ذكر سـيبويه أنها توصف بها الأسماء ولا تبنى على شيءٍ ، فموضوعها أن يعمَّ ببعضها ويؤكد ببعضها بعد ذكر الاسم ؛ إلا (كُلّهم) فإنه يجوز أن تبنى على ما قبلها ، وإن كانت ضعيـفة ، لأنه قد يبتدأ بها[١٤] ، وأما الاخفشُ فقد جعل (كلاً) اسماً ، نحو : (إنَّ الأمر بعضه لزيد) ، وإنْ جعلته صفة نصب ، وإنْ شئت على البدل[١٥] ، وقال النحاس : ((قل إنَّ الامرَ كلَّه لله)) اسم إن وكلّه توكيد ، وقـرأ أبو عمرو وابن أبي ليلى وعيسى (قل إن الامرَ كله لله) رفعا على الابتـداء (ولله) الخبر ، والجملة خبر (إنّ)[١٦] ، ويرى الباحث أنَّ (كلّ) قد دلّتْ على العموم فلا ضير من الابتداء بها ، والله أعلم .

- **الظاهر المعطوف على الضمير المجرور :**

لم يؤيد الفارسيُّ عطف الظاهر على الضمير المجرور ، وقد تبيّنَ ذلك من خلال توجيهه لقراءة حمزة[١٧] ، من قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ النساء: ١، بجر الأرحامِ[١٨] ، إذ قال : ((وأما من جرَّ الارحام فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء ، وهذا ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن))[١٩] ، والسبب في ذلك هو القياس وأنه قليل في الاستعمال ، وأنه لا يجيز مثل هذا العطف كما ذكره في (المسائل البغداديات) ، إذ قال : ((إعلم أنه لا يجوز عطـف الظـاهر المجرور على المضمر المجرور من الاسم بمنزلة التنوين والعطف نظير التثنية ، فكما لا يعطف الاسمُ على التنوين ولا يثنى معه ، كذلك لا يعطف على ما كان بمنزلته))[٢٠] ، وإنّ المفارقة في رأيه تكمن في حديثه في كتابه (المسائل العضديات) ، عن قول الشاعر :

عذرتكِ يا عيني الصحيحةَ بالبُكا فمالكِ يا عوراءُ والهملان[٢١]

إذ ذكر أوجه للجر في (الهمـلان) ، منـها أن يكـون (الهملانُ) معطوفًا على الكاف المجرورة في (لكِ) كأنه قال : مالكِ والهملانِ ، ومثله قراءة : " الذي تساءلون به والأرحامِ ...))[٢٢] ، فيتضح من خلال ما تقدم ، أنّه يجيز وجه العطف على الضمير المجرور ، وبذلك يخالف موقفه في كـتابه (الحجة) ، إذ استبعد ذلك تمامًا . ومن المانعين للعطف سيبويه[٢٣] ، وقد ظهر استبعاد الأخفش لهذا العطف فقال : ((وقال بعضهم (والارحامِ) جرّ ، والأول أحسن ، لانك لا تجري المظهر على المضمر المجرور))[٢٤] ، وقد وصف ابن جني قراءة الجر بالفحش والشناعة والضعف [٢٥] .

ولخصّ المسألة الأنباري ، فأوضح أن الكوفيين ، ذهبوا إلى أنَّ العطف على الضمير المخفوض واجب ، نحو : مررت بك وزيد ، وحجتهم أنه جاء في القرآن الكريم بدليل الآية الكريمة وكلام العرب ، وهذه القراءة منسوبة إلى حمزة بن حبيب الزيات أحد القراء السبعة المشهورين ، وأما البصريون ، فقد ذكروا أنه لا يجوز والسبب أن الجار مع المجرور بمنزلة الشيء الواحد[٢٦] ، فإذا عطفت على الضمير المجرور ، والضمير إذا كان مجرورًا اتصل بالجارّ ولم ينفصل منه ، ولهذا لا يكون إلا متصلاً .

- **((إنَّ)) المفتوحة الهمزة :**

قال تعالى : ﴿ وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَئِن جَآءَتۡهُمۡ ءَايَةٞ لَّيُؤۡمِنُنَّ بِهَاۚ قُلۡ إِنَّمَا ٱلۡأٓيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِۖ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ الأنعام: ١٠٩

ذكر أبو عليٍّ الفارسيِّ في الحجّة إنَّ قراءة فتح الهمزة جائزة ، ولا إختلاف فيها[٢٧] ، وعلى هذه القراءة خرَّجها من وجهين ، الأول : أنها بمعنى (لعلّ) ، وهو رأي الخليل وسيبويه فهي بمنزلة : ائتِ السوق أنك تشتري لنا شيئاً ، أي : لعلّك والوجه الآخر : أن تكون (أن) الواقعة بعد الأفعال التي تدل على ثبات الشيء وتوكيده ، وتعدُّ (لا) ، في هذه الحالة زائدة ، والتقدير : وما يشعركم انها إذا جاءت يؤمنون ،وفي ذكره للوجه الآخر قال : ((والتأويلُ الآخر لم يذهب إليه الخليل وسيبويه وهو أن يكون أنها في قوله : (أنّها إذا جاءت لا يؤمنون) ، أنَّ الشديدة تقع بعد الأفعال التي هي عبارات عن ثبات الشيء

وتقرره نحو : علمتُ وتبينتُ ، وتيقنتُ على أنْ تكون لا زائدة فيكون التقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون))[٢٨] ، وقد تكون (لا) ليست بزائدة ، والتقدير وما يشعركم انتفاء إيمانهم ، بمعنى انَّ الله عزّ وجلّ يخبر المؤمنين بعلمه إنتفاء إيمان القوم ، وإن اتتهم آياتنا ، وما يدري بذلك المؤمنون أو يشعرون ، وما يميز هذا الوجه أنه عدم اللجوء للتقدير ومن حيث المعنى يعتبر بمثابة عذر آمن نفى عنهم الإيمان ، فعدم الإيمان واضح ، وإنما الأمر يتعلق بعلم المؤمنين بذلك أم لا ،وحذر الفارسيُّ من الوقوع في هذا المعنى[٢٩] وتابعه في هذا الزمخشريّ[٣٠] وتبع الفارسيُّ أبا حيان الاندلسيّ،والذي عدَّ الإضمار والزيادة ، و(أنَّ)، بمعنى(لعلَّ) من باب الخروج عن الظاهر دون الحاجة له[٣١] ، وأما في كتابه (المسائل المنثورة) فقد كان رأيه مفارقاً ، إذ أشار إلى أنّه يراها بمعنى (لعلّ) في ذلك الموضع ، فقال : ((والفتح تقدر بها (لعلّها) ؛ لأنك إذا فتحتها لا يجوز إلا أن تقدرها (لعلّها) ؛ لأنك لو لم تقدرها هذا التقدير كان (وما يشعركم أن يكون كونها إذا جاءت لا يؤمنون) عذراً لهم ، ولما استحال هذا المعنى صارت بمعنى (لعلّها) ، وقد جاز في الشعر والكلام قالوا: (أدخل السوق أنَّك تشتري) ؛ تريد : لعلك تشتري فكذلك ها هنا))[٣٢] ، وأشار الطبري الى قراءة الفتح أنها بمعنى (لعل)[٣٣] .

وقال النحاس : ((التمام على هذه القراءة أيضا وما يشعركم ثم ابتدأ فقال (أنها) وفيه معنى الايجاب وهذا موجود في كلام العرب أن تأتي لعل وعسى بمعنى ما سيكون))[٣٤] ،وذكر ابن الحاجب أنَّ الفتح مع إذا جائز كما في الآية الكريمة[٣٥] .

- **عمل (لكنَّ) المُخفَّفة :**

قال تعالى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ۚ وَلِيُبْلِيَ ٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَنًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ الأنفال: ١٧.

قال أبو عليّ الفارسيّ : ((ولم نعلم أحداً حكى النصب في (لكن)، إذا خففت فيشبه أن النصب لم يجيء في هذا الحرف مخففاً ليكونَ ذلك دلالة على انَّ الأصل في هذه الحروف أن لا تعمل إذا خففت لزوال اللفظ الذي به شابه الفعل

في التخفيف وانَّ مَنْ خفَّف ذلك ؛ فالوجه أنْ لا يعمله))[٣٦] ، يتضح أن موقف الفارسي هو عدم إعمال (لكنَّ) إذا خففت ، ورأيه جاء مغايرًا في (المسائل المنثورة) ، إذ قدَّم وجه يونس في إعمالها مخففة على الوجه الآخر ، فقال : ((والوجه في ذلك ما قاله يونس ، قال : لأنّ (لكنّ) ، إنما تدخل اذا كانت مشددة على الابتداء والخبر ، فتخفيفها لا يخرجها عما كان لها في الأصل ؛ لأنها لا تنفرد إلا بمبتدأ وخبر فلم يكن تخفيفها مما يوجب خروجها عما هي عليه))[٣٧] ، فقد أجمع علماء البصرة وعلى رأسهم سيبويه ، أنهم لا يجيزون إعمال (لكنّ) إذا خففت حيث قال : ((واعلم أنهم يقولون : إنْ زيدٌ لذاهب ، وإنْ عمرٌو لخير منك . لمّا خففها جعلها بمنزلة (لكنَّ) ، حين خففها ، وألزمها (اللام) ؛ لئلا تلتبس بـ (إنْ) التي هي بمنزلة (ما) ،التي تنفي بها ، ومثل ذلك قوله تعالى :﴿ إِنكُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ ﴾ الطارق: ٤ إنما هي لعليها حافظ))[٣٨] ، وتابعه الفرّاء[٣٩] ، أما الرازي فقال : ((والاختيار أنه إذا كان بالواو كان التشديد أحسن ، وإذا كان بغير الواو فالتخفيف أحسن ، والوجه فيه أن " لكن " بالتخفيف يكون عطفًا فلا يحتاج الى الواو لاتصال الكلام ، والمشددة لا تكون عطفاً لأنها تعمل عمل إنَّ))[٤٠] ، وبيّن ابن يعيش أنَّ التخفيف لأجل التضعيف[٤١] ، ثم ذكر أنه لم يعلم إنها أعملت مخففة كما أعملت إنّ[٤٢] ، ثم عرض أبو حيان المسألة لقوله : ((والصحيح المنع))[٤٣] ، وجاءت لكن هنا أحسن مجيءٍ لوقوعها بين نفي وإثبات[٤٤] ، والذي يبدو من آراء العلماء المنع إن خُففت ، والله اعلم.

- **<u>الحديث أو القصة المضمرات في (كادَ) و (عسى) :</u>**

أجاز أبو عليّ الفارسيّ في فاعل (كاد) و (عسى) ، أحد ثلاثة أشياء منها إضمار القصة أو الحديث ، في قوله تعالى : ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلۡعُسۡرَةِ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ

قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ التوبة: ١١٧، وذلك لملازمة الخبر لها مستثنياً (عسى) بحجة أن فاعلها يكون مفرداً ، قال : ((أحدهما : أن يُضمر فيه القصة أو الحديث ، وتكون " تزيغ" الخبر))[٤٥] ، وأما في عسى فقال : ((لا يجوز ذلك ؛ لأن عسى يكون فاعله مفردًا في كثيرٍ من الأمر فلا يلزمه الخبر كقوله تعالى :﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة: ٢١٦ ، فإذا كان فاعله المفرد في كثير من الأمر لم يحتمل الضمير الذي احتمله كادَ كما لا يحتمله سائر الأفعال التي تسند إلى فاعليها مما لا يدخل على المبتدأ))[٤٦] ، ثم ذكر أن ذلك قول سيبويه[٤٦] ، ويبدو أنه يؤيّده ، بدليل استثنى من ذلك (عسى) ، وأما في كتابه (المسائل العسكرية) ، فقد جاء الرأي مغايرًا مختلفاً عما أطرد في الاستعمال وشذ في القياس ، من ذلك قولهم : (عسى الغوير أبؤسا) و (كادَ زيد قائمًا) فقد ذهب إلى أنَّ هذه الافعال تشبه (كان) ، مستندا إلى كلام سيبويه في تغييره الحكم الذي يجيز كون فاعلها ضمير القصة ، بقوله : ((وهذا يدلك على مشابهة هذا الضرب من الأفعال الموضوعة للمقاربة لباب (كان) وأخواتها. ومن ثم أجاز سيبويه كون فاعلها ضمير القصة والحديث المفسر بالجمل ، وعلى هذا حمل (من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم) ، فـ (تزيغ) على هذا في موضع نصب))[٤٨] ، قال الأخفش : ((وقال بعضهم " تزيغ" ، وان شئت رفعتها على " كاد" ، وجعلت " تزيغ " حالاً ، وان شئت جعلته مشبهاً بـ (كان) فأضمرت في (كادَ) اسما وجعلت " تزيغ قلوب " في موضع الخبر))[٤٩] ، وجاز أن يكون فاعل كادَ : قلوب ، والتقدير : كاد قلوب فريق منهم تزيغ ، وجوّز فيه إضمار الأمر والشأن[٥٠] ، ومن قرأ بالياء فهو في نيّة التأخير وفيه ضمير فاعل[٥١] .

- **الفصلُ بالظرف بين المتعاطفين :**

يبدو ان راي الفارسي غير مؤيّد للفصل بالظرف بين العاطف والمعطوف عليه جاء ذلك خلال توجيهه لقراءة ابن عامر وحمزة بنصب (يعقوبَ)[٥٢] في قوله تعالى:﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ ﴾ هود: ٧١ إذ ذكر أنَّ النصب يحتمل ثلاثة أوجه : الأول أن يكون (يعقوب) في موضع جرٍّ ، والتقدير : فبشرناها بإسحاق ويعقوب ، والثاني : أن يكون محمولاً على موضع الجار والمجرور ، والثالث : أن يحمل على فعل مضمر ، والتقدير : فبشرناها بإسحاق ووهبنا له يعقوب ، وجاء الحديث عن الضرب الثاني ، إذ قال الفارسيُّ : ((فأما الحمل على الموضع على حد : مررت بزيد وعمرًا ، فالفصل فيه أيضا قبيح ، كما قبح الحمل على الجر ، وغير الجر في هذا في القياس مثل الجر في القبح، وذلك أن الفعل يصل بحرف العطف ، وحرف العطف هو الذي يشرك في الفعل ، وبه يصل الفعل الى المفعول به ، كما يصل بحرف الجر ، ولو قال : مررت بزيد قائماً فجعل الحال من المجرور ، لم يجز التقديم عند سيبويه ؛ لأنَّ الجار هو الموصل للفعل كما قبح التقديم عنده لضعف الجار والعامل ، كذلك الحرف العاطف مثل الجار في أنه يشرك في الفعل ، كما يوصل الجار الفعل ، وليس نفس الفعل العامل في الموضعين جميعًا ، وإذا كان كذلك قبح الفصل بالظرف في العطف على الموضع))[٥٣] ،يتبين من خلال النص ان عدم جواز الفصل يتعلق بالمكانة التي يحتلها العاطف ؛ لأنه بمثابة حرف الجر في تعديه للفعل على غرار الحكم الذي لا يجيز الفصل بين الجار ومجروره، وذلك لضعف الجار الذي ينوب مناب الفعل ، فكذلك الحرف العاطف بسبب ضعفه فإنه لا يجيز به الفصل، ونلاحظ انَّ هذا الموقف ظهر في أكثر من كتاب ،ففي (المسائل العسكريّة) ، فقد وصف هذا الفصل بالفحش ، وانَّ مثل هذا لا يجوز ؛ إلا في الشعر[٥٤] ، وقد أشار في كتابه (المسائل البصريات) ، الى ذلك مفضلا

قراءة الرفع في (يعقوب) ، والسبب أنه من باب عطف جملة على جملة [٥٥] ،كل ذلك يدل أنه لا يجيز الفصل بينهما بالظرف .

وتكمن المفارقة في اختلاف رايه في (المسائل الحلبيات) ، اذ ذهب الى ان الفصل بينهما موقوف بحسب درجة الاتصال وقد أشار الى أن الفصل بين الفعل والفاعل أشد قبحًا من غيره لشدة الاتصال بينهما ، وقد برر الفصل بالظرف بينهما بقوله : ((فأما استجازتهم الفصل بين الفعل والفاعل بالظرف ، نحو : كان فيك راغبًا وامتناعهم من الفصل بالمفعول ، فلانّ الظرف قد اتسع في الفصل به مالم يتسع غيره))[٥٦] .

قال الفرّاء : ((ولا يجوز الخفض الا بإعادة الخافض))[٥٧] ،وذكر الأخفش الرفع على الابتداء ، وانه قد تفتح على (وبيعقوبَ من وراءِ إسحاق) ، ولكنه لا ينصرف[٥٨] ، وقال الزجاج : ((ومن زعم أنَّ يعقوب في موضع جرٍ فخطأ زعمهُ ذلك لأن الجارَّ لا يفصلُ بينه وبين المجرور ، ولا بينه وبين الواو العاطف)) [٥٩] .

قال ابن جني : ((فيمن فتح أن يكون في موضع نصب بفعل مضمر دل عليه قوله (فبشرناها بإسحاق) ، أي : وآتيناها يعقوب ، فإذا فعلت ذلك لم يكن فيه فصل بين الجار والمجرور))[٦٠] ، وقيل إنَّ النصب بفعل مضمر ، أي : ووهبنا له يعقوب[٦١] ، وذكر الكرماني أنه يمتنع الفصل ؛ لأنه لا يحال بالظرف بين الواو وأخواته ، وبين المعطوف وبابه الشعر[٦٢] ، وخلاصة القول إنّه كلما كان الاتصال شديداً كره الإنفصال ، والله أعلم.

- **(حاش) الفعليّة :**

تباين رأي الفارسي في كون (حاشَ) ، فعلاً وفي كونهاحرفًا ؛ إذ منع في كتابه الحجة ان تكون حرف جر لأنَّ الحرفَ لا يدخُل على حرف جرٍ مثله في قوله(حاشَ) فهو من الحَشا والمُحاشاة ، وقد قالوا : أُحاشي ، وفاعله مضمرٌ يعود على يُوسف (عليه السلام) ، من قوله تعالى:﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَئًا وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ يوسف: ٣١ ، على إرداة معنى : حَاش يُوسف ، أي : بعُدَ من المعصية لخوف اللهِ .

قال أبو عليّ الفارسيّ : ((لا يخلو قولهم : حَاش للهِ من أن يكون الحرف الجار في الاستثناء أو يكون (فاعل) من قولهم : حاشا يحاشي ، فلا يجوز أن يكون الحرف الجار، لان الحرف الجار ، لا يدخل على مثله ، ولأنّ الحروف لا تحذف إذا لم يكن فيها تضعيف ، فإذا لم يكن الجار ثبت أنه الذي على (فاعل) وهو مأخوذ من الحشا الذي يعني به : الناحية))[٦٣] ، والمعنى عندهُ : بعُدَ من هذا الذي رمي به للهِ ، أي : لخوفه ومراقبة أمره .أما في كتابه (التعليقة على كتاب سيبويه) ، فقد قال : ((يقول فلا يكون (حاشا) إلا حلافا اذ لو كان فعلا لجاز أن يكون صلة لما فكانت تكون معه بمنزلة المصدر مثل أن والفعل فلما لم يكن ذلك فيه علم انه حرف))[٦٤] .

قال النحاس : ((قال أبو جعفر: وسمعت علي بن سليمان يقول : سمعت محمد بن يزيد يقول : النصب أولى ؛ لأنه قد صح أنها فعل بقولهم : حاش لزيدٍ ، والحرف لا يحذف منه))[٦٥] ، وقال الجرجانيُّ : ((فإن حَاشا حرف جر كالباء في قولك : مررت بزيد ، وقد أوصل الفعل إلى زيد ، وهي موضوعة موضع البراءة والتنزيه ، على إرداة براءة اللهِ ، وتنزيه الله))[٦٦]، وهناك من عدها من الحروف المترددة بين الفعلية والحرفية قال السمين الحلبي: ((عدها النحويون من الأدوات المترددة بين الخرفية والفعلية فإن جرَّت فهي حرف ، وان نصبت فهي فعل وهي من أدوات الاستثناء ولم يعرف سيبويه فعليتها وعرفها غيره ، وحكوا عن العرب : غفر الله لي ولمن سمع دعائي حاش الشيطان وابن الإصبغ))[٦٧] ، وقد عدها الدكتور مهدي صالح سلطان من الحروف ، حيث قال : ((وعدها من الحروف أولى لأنَّ الاستعمال هو المتقدم في صناعة النحو))[٦٨] ، ويبدو للباحث أنها تكون فعلاً ، وتكون حرفاً والاستعمال والمعنى يكشف عنها الدلالة الفعلية والدلالة الحرفية .

- **القراءة باثبات الضمير في (يَبلُغانِّ) :**

لم يكن الفارسيّ من مؤيدي قراءة حمزة والكسائي بإثبات الألف في الفعل (يبلغن) ، فإنه خرّج القراءة على أن الألف بمثابة الواو في قولهم (أكَلُوني البَراغيثُ) ، جاء ذلك في حديثه عن قوله تعالى :﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ

عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ وَلَا تَنۡهَرۡهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوۡلٗا كَرِيمٗا ﴾ الإسراء: ٢٣ .

قال الفارسيُّ : ((والذكر الذي عاد من قوله : (أحدهما) يغني عن إثبات علامة الضمير في (يبلغان) ، فلا وجه لمن قال : إنَّ الوجه ثبات الألف لتقدم ذكر الوالدين))[٦٩] ، فقد عد الألف من باب التأكيد . كان هذا رأيه في كتابه (الحجة للقراء السبعة) ، أمّا في كتابه (المسائل الشيرازيات) ، فأشار إلى إثبات الألف ، وذلك حين عدَّ (أحدهما) بدلاً من الضمير ؛ لأنها لو لم تثبت كان في ذلك حذف المبدل منه دون وجود دليل عليه مما يجعل الاسم الواقع بعد الفعل مرتفعا به دون وجود ما يشير إلى أنه بدل من الضمير المحذوف حيث أتضح ذلك من حديثه عن (كلا) ، إذ قـــال:((ولكن تقدير الآية على قول من قال (يبلغانِّ) أن يكون (كلاهما) معطوفاً على أحدهما ، الذي هو بدل ، ليس على الضمير))[٧٠]، وذكر الفرّاء أنه ثنى بالألف؛لأنَّ الوالدين قد ذكر قبله فصار الفعل على عددهما وقرأها ناس كثير(يبلغن) جعلت فعلا لأحدهما ، فكررت[٧١] .

وقال النحاس : ((مصدر (إمّا يبلُغن عندك الكبَر) ، قراءة أهل المدينة وأهل البصرة وعاصم وقراءة أهل الكوفة إلا عاصمًا (أما يبلغان عندك الكبر) ، والقراءة الأولى أبين في العربية ؛لأن أحدهما واحد ، وتجوز الثانية))[٧٢] .

- **إضافة العدد (ثلاثمائة) إلى الجمع :**

بيّنَ الفارسي أنَّ إضافة العدد (ثلاثمائة) إلى المفرد في قوله تعالى : ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ وَٱزۡدَادُواْ ﴾ الكهف: ٢٥ ، أنّها جاءت مضافة في الشعر . إذ يقول : ((مما يدل على صحة قول من قال : ثلاثمائةِ سنين ، أن هذا الضرب من العدد الذي يضاف في اللغة المشهورة إلى الآحاد نحو : ثلاثمائة رجل واربعَ مائة ثوب قد جاء مضافًا إلى الجميع في قول الشاعر:

ما زودوني غير سحقٍ عمامة وخمسِ مىءٍ فيها قسيٌّ وزائف

وذاك أن مئ لا تخلو من أن تكون في الأصل مئي))[٧٣] ، وجاء رأيه في كتابه (المسائل الشيرازيات) ، من عد إضافة (المائة) إلى الجمع في البيت السابق على الجواز من باب الضرورة الشعرية ، فقال: ((إنَّ هذه القراءة ليست في الحُسن كقراءة من نون ولم يضف ، وذلك إنَّ الذي جاء به الاستعمال في إضافة (ثلاث) وما بعدها إنما الاضافة الى الواحد دون الجمع ، نحو (ثلاثمائة) و (أربعمائة) وكذلك ما أضيفت إليه (المائة) التي اضيفت اليها العدد القليل ، نحو : ثلاثمائة درهمٍ ، وخمسمائة درهمٍ ، وما جاء في الشعر من إضافة ذلك في أبيات إلى الجميع كقوله :

ما زودوني غير سحق عمامة وخمس ميء فيها قسيٌّ وزائفُ

لا يسهل إضافة ذلك في الكلام ، دون الشعر لاختصاص الشعر بجواز أشياء فيه لا تستجاز في أحوال السعة وغير الشعر))[٧٤] ، والى مثل إضافة الثلاثمائة الى المفرد وأنت تريد فيه الجماعة إنما يأتي في الشعر ، قال المبرّدُ : ((وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال (ثلاثمائة سنين) وهذا خطأ في الكلام غير جائز ، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة وجوازه في الشعر أنّا نحمله على المعنى ؛ لأنه في المعنى جماعة وقد جاز في الشعر أن تفرد وأنت تريد الجماعة إذا كان في الكلام دليل على الجمع))[٧٥] ومن نون استبعد الإضافة ؛ لأن أصل هذا العدد أن يضاف إلى المفرد ، ومن لم ينون ، فإنه أضافه إلى الجمع[٧٦] ، وأشار الزمخشري إلى أن من قرأ بالاضافة فإنه على وضع الجمع وضع الواحد في التمييز[٧٧] ، وذكر ابن عطية أنهم جعلوا (سنين) بمنزلة سنة ، ثم ذكر إن أبا علي الفارسي ، قد أوضح أن هذه الاعداد في المشهور تضاف إلى الآحاد نحو : ثلاثمائة رجل وثوب[٧٨] ، وضعّف العكبري قراءة الأضافة في الاستعمال ، ولكنه حملها على الأصل الذي يضاف فيه العدد الى الجمع ، ودليله ان علامة الجمع لما دخل السنة قد حذف[٧٩] ، فخلاصة القول أنه يضاف الى المفرد قياسًا على الأصل ، والله أعلم .

- (مثل) مع (ذا) بمنزلة الشيء الواحد في البناء :

أشار الفارسيُّ في كتابه الحجّة الى أنَّ (ما) مع (مثل) تجعل بمنزلة الشيء الواحد ، ونسب ذلك إلى أبي عثمان المازني ، إذ قال : ((أن تجعل (ما) زائدة مع مثل بمنزلة شيءٍ واحدٍ ، وتبنيه على الفتح وإن كانت (ما) زائدة ، وهذا قول أبي عثمان))[٨٠] ، وفي كتاب آخرَ من كتبه ، فإنه يؤكد على بُعد البناء وجعلهما كالشيء الواحد فقال :((فأما بناء (مثل) مع (ما) فإنه بعيد لأنه إذا كانت (ما) زائدة لم يسغ بناؤها مع ما قبلها وتصييرها اسماً واحدًا، ألا ترى أنه لم يوجد في الشيئين اللذين جعلا اسماً واحدًا ما أحد الشيئين فيه حرف زائد))[٨١] ، وهنا الفرق واضح بين الرأيين ، فمن قبل ذكر جواز البناء ، أما هنا فقد ذكر صعوبة البناء أو بعده جاء ذلك في قوله تعالى :﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ ﴾ الذاريات: ٢٣ .

قال سيبويه : ((فلولا أن ما لغو لم يرتفع مثل ، وأن نصبت مثل فما أيضا لغو لأنك تقول : مثل أنك ها هنا))[٨٢] ، و (مثل) هنا مبنية مضافة إلى غير متمكن وهي منصوبة على الحال[٨٣] ، وهناك من جعلها جزءًا واحدًا أي اسماً واحدا كالعدد المركب نحو : خمسة عشر وإنْ كانت (ما) زائدة[٨٤] .

قال ابن جني : ((واخبرنا أبو علي أن أبا عثمان ذهب في قوله تعالى : (أنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) ، إلى أنه جعل (مثل) و (ما) اسما واحدا فبنى الأول على الفتح وهما جميعا عنده في موضع رفع لكونهما صفة لـ "حق")) [٨٥] ، فإن جعلتها جزءًا واحدًا كالعدد فهي بمنزلة الشيء الواحد ، والله أعلم .

- **إعراب الفعل المَعطُوف على جواب الطلبِ المقترن بالفاء :**

كان أبو عليٍّ الفارسيّ في كتابه الحجّة من المؤيدين لقراءة نصب الفعل (أكُن) في قوله تعالى : ﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ المنافقون: ١٠ ، إذ قال : ((وأما قول أبي عمرو : (وأكونَ) فإنه حمله على اللفظ وقرَّبه ؛ ولأنَّ ما لا يظهر

إلى اللفظ لانتفاء ظهوره قد يكون في بعض المواضع بمنزلة ما لا حكم له))[٨٦] ، يتبين أنه يفضل قراءة النصب على قراءة الجزم ؛ لأنَّ الحمل على اللفظ أولى لظهوره ، وبالنظر في حديثه عن الآية الكريمة في كتاب أخرَ ، وهو (المسائل العضديات) ، فقد كان يفضل قراءة الجزم على النصب ، فقال : ((القراءة في (أكُن) على ضربين : الجزم والنصب فمن جزم حمله على موضع (فأصدقَ) وذلك أن موضع (فأصدق) ، جزم بأنه جواب الطلب ، ... كذلك فالنصب في (وأكونَ) ظاهر في الإعراب والجزم حسنٌ وعليه قراءة الأكثر والجمهور ؛ لأنهم زعموا أنها في المصحف مكتوبة بغير الواو فلذلك آثر من آثر القراءة بالجزم))[٨٧] ، فقد قرأ القراء بإثبات الواو والنصب ، وبحذفها والجزم ، والإجماع على الجزم ؛ إلا ما تفرد به أبو عمرو من النصب وحجة الجزم أنه رده على موضع الفاء وما اتصل بها قبل دخولها على الفعل[٨٨] ، وقد سأل سيبويه شيخه الخليل عن الآية الكريمة ، فقال هذا كقول زهير[٨٩] :

بدا لي أنِّي لستُ مُدرِكَ ما مَضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيًا

إذ أوضح أن الأول قد يدخله الباء ، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد اثبتوا في الأول الباء فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني أي جزموا قبله[٩٠] والفاء لو لم تكن في قوله (فاصدق) كانت مجزومة ، فلما ردت (وأكن) ردت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء ومن أثبت الواو رده على الفعل الظاهر فنصبه[٩١] قال النحاس : ((عطف على موضع الفاء لا على ما بعد الفاء))[٩٢] ، أما العكبري فقد أشار إلى أن العطف على ما قبله ، وهو جواب الاستفهام وتقرأ بالجزم أيضاً حملاً على المعنى ، إذ إن المعنى : إنْ أخرتني أكن[٩٣].

- **(عاليهم) ظرفٌ أو حالٌ :**

بيّنَ ابو عليٍّ الفارسيّ أنَّ نصب (عالي) من قوله تعالى : ﴿ عَٰلِيَهُمۡ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضۡرٞ وَإِسۡتَبۡرَقٞۖ وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٖ وَسَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ شَرَابٗا طَهُورًا ﴾ الإنسان: ٢١ ، أنه إحتمل أمرين الأول أن يكون حالاً ، والآخر أن يكون ظرفاً .

قال أبو عليّ الفارسيّ في كتابه الحجّة : ((وقد أجيز أنْ يكون ظرفاً كأنه لما كان عالٍ بمعنى فوق أجري مجراه في هذا، والوجه الآخر أبين في كونه صفة جعل ظـــرفـاً، وان كـــان صفة كـما كـــان قـوله : ﴿ وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ ﴾ الانفال :٤٢)) ، كذلك ، وكما قالوا : هو ناحية الدار))[٩٤]

أما في كتاب آخر من كتبه وهو (المسائل الشيرازيات) فأشار إلى أنَّ نصب (عالي) على الظرفية موقوف على السماع ؛ لأن العرب قد تجري الشيء على مايشبهه ، ولايسمى ذلك قياساً إذا لم يسمع عنهم، ففي ذلك يقول : ((وقد قيل في قوله (عاليهم) في قول من نصب: إنَّه ظرف ، والحال أظهر من هذا الوجه ؛ ألا ترى انَّ (عاليا) لم نعلمه استعمل ظرفاً ، كما استعمل (أعلى) و (أسفل) ظرفين في نحو قـوله (والركب أسفل منكم) ، وزيدٌ أعلى الحائط ، وإنْ قال من ذهب إلى انَّ انتصابه على الظرف ، إنَّ (عالياً) في المعنى مثل (فوق) و (فوق) ظرف باتفاق ، وقد يجرون الشيء مجرى النظير ، فهذا وجه من القياس لو ثبت به سمع))[٩٥] ، ومن العلماء من لم يذكر أنها نصبت على الظرف ولو أنها نصبت على الظرف فإنه لم يجز اسكان الياء، قال الزجاج : ((ومن نصب فقال : (عاليهم) بفتح الياء، فقال بعض النحويين أنه ينصبه على الظرف، كما تقول فوقهم ثياب ، وهذا لانعرفه في الظروف ، ولو كان ظرفاً لم يجز اسكان الياء))[٩٦] ، وأشار الزمخشري أنَّ النصب هنا على أنه من الضمير في يطوف عليهم أو في حسبتهم [٩٧] ، وقال العكبريُّ : ((هو ظرفٌ))[٩٨] وذكر السمينُ الحلبيّ أن (عاليهم) منصوب على أنه ظرف خبر مقدم وهو اسم فاعل يحتاج في إثبات كونه ظرفًا أنْ يكون منقولاً عن العرب[٩٩] ، فالنصب على

الظرف لإرادة معنى (فوقهم) والنصب على الحال من الضمير في " لقاهم " ، أو من الضمير في " جزاهم " والله أعلم .

نتائج البحث :

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه ، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين، وبعد:

فقد خلص البحث إلى نتائج أبرزها :

١- إنَّ ابا عليّ الفارسيّ بذل جهداً ليس بالهين في مؤلفاته في خدمة كتاب الله عز وجل ، وإبانة معانيه ، فجزاهُ اللهُ خيرَ الجزاءِ .

٢- إنَّ طبيعة الاختلاف في الحكم النحوي تعد مسألة واضحة وذلك لتعدد قضايا النحو وفروعه.

٣- الإعراب له الأثر الكبير في تحديد المعنى ، وهو من يجعل الدارس يتدبر كلام الله عز وجل ، ذلك من الأغلاط التي قرئ بها كما في قوله تعالى : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ التوبة: ٣، بجرّ (رسولهِ) ، فتغيّر المعنى عند تغير الحركة الإعرابية ، والإعراب والمعنى لايمكن الفصل بينهما.

٤- القرآن الكريم هو المصدر الرئيس الذي لايخضع الى المدرستين ، لأنه حُجة بالغة وهو مصدر القياس ، والأصل في القياس عليه .

٥- يبدو إنَّ هذه الأحكام التي أطلقها الفارسيُّ ، قد تدخل في باب الإجتهاد ، دون إنكار الاخرى في توجيه آيات كتاب الله عز وجل .

Abstract

Different in Direction of Reading a Quran by Abi Ali Al Farisi

Keywords: different, Abu Ali Al Farisi, reading a Quran.

A Ph.D. Dissertation extracted research

Ph.D. Candidate
Waleed Abdullah Ahmed
Republic of Iraq
State Council

Supervisor
Prof. Laith Asaad Abdulhameed
(Ph.D.)
University of Diyala
College of Education for Humanities

This study investigates the Quranic verses with two grammatical justifications in the publications of Abu Ali Al Farisi. He justified the structure of one verse in one of his books. However, he vives another justification in another book.
The verses were opposed to references and discussed intensively guided by the grammarians opinions to find the most logical opinion.

الهوامش

(١) ينظر : حجة القراءات : ١١١ .

(٢) الحجة للقراء السبعة : ٣٧١/١ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) ينظر : الإغفال : ٣٨٥/١ .

(٥) المصدر نفسه : ٣٨٣/١-٣٨٤ .

(٦) معاني القرآن : ١/ ٧٤ ، وينظر : معاني القرآن للأخفش : ١٥٢/١.

(٧) ينظر : جامع البيان ٢/ ٥٤٩ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢٥٧ .

(٨) المصدر نفسه .

(٩) ينظر : بحر العلوم :٨٨/١ ، ومشكل إعراب القرآن : ١/ ٥٦ ، والكشاف : ٣١٥/١ ، والمحرر الوجيز : ٢٠٢/١، وزاد المسير:١٠٥/١ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل : ١٠٢/١.

(١٠) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٠٩/١ .

(١١) ينظر : الحجة للقراء السبعة : ٤٥/٢ ، ومعاني القراءات :٢٧٦/١ ، والنشر في القراءات العشر : ٢٤٢/٢ .

(١٢) الحجة للقراء السبعة : ٤٥/٢

(١٣) المسائل المنثورة : ٤٩-٥٠ .

(١٤) ينظر : الكتاب : ١١٦/٢ .

(١٥) ينظر : معاني القرآن : ٢٣٦/١ .

(١٦) إعراب القرآن : ١ / ٤١٣ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ١٧٧/١ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ /٣٠٣، والدر المصون : ١ / ١٤٩٤

(١٧) السبعة في القراءات : ٢٢٦ .

(١٨) الحجة للقراء السبعة : ٦٢/٢ .

(١٩) المصدر نفسه .

(٢٠) المسائل البغداديّات : ٥٦١ .

(٢١) ينظر : المسائل العضديّات : ١٠١ .

(٢٢) المصدر نفسه

(٢٣) ينظر : الكتاب ٢٤٨/١ ، والمقتضب : ١٥٢/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٤٠/١ .

(٢٤) ينظر : معاني القرآن : ٢٤٣/١ .

(٢٥) ينظر : الخصائص : ١/ ٢٨٥ .

(٢٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٧٩/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٢٧ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل : ٥٨/٢.

(٢٧) ينظر : السبعة في القراءات : ٢٦٥ .

(٢٨) ينظر : الحجة للقراء السبعة : ٢٠٠/٢ .

(٢٩) المسائل المنثورة : ١٨٥-١٨٦.

(٣٠) ينظر : الكشاف : ٢ / ٣٨٧ .

(٣١) ينظر : البحر المحيط : ٤ / ٢٠٤ .

(٣٢) المسائل المنثورة : ١٨٥-١٨٦ .

(٣٣) ينظر : جامع البيان :٤٢/١٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢٦٥/١ .

(٣٤) إعراب القرآن : ٩٠/٢ ، وينظر : شرح كتاب سيبويه : ٣/ ٣٤١ .

(٣٥) ينظر : أمالي ابن الحاجب : ٢/ ٥٧١ .

(٣٦) الحجة للقراء السبعة : ٣٥١/١ .

(٣٧) المسائل المنثورة : ٤٣ .

(٣٨) الكتاب : ١٣٩/٢.

(٣٩) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٤٦٤-٤٦٥ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ /١٨١.

(٤٠) ينظر : مفاتيح الغيب : ٦٢٩/٣ .

(٤١) ينظر : شرح المفصل : ٨٠/٨ .

(٤٢) المصدر نفسه .

(٤٣) البحر المحيط : ١ /٤٩٥ .

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) الحجة للقراء السبعة : ٣٤٤/٢ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٦٦٢/٢ .

(٤٦) المصدر نفسه : ٣٤٤/٢ .

(٤٧) ينظر : الكتاب : ٧١/١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٣٩/٢.

(٤٨) المسائل العسكرية : ١٤٧ .

(٤٩) معاني القرآن : ٣٦٨/٢، وينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ١٠٠/٣ ، وفتح القدير : ٢/ ٥٩٩ ، والبحر المديد:٤٣٧/٢ .

(٥٠) ينظر : مفاتيح الغيب : ١٦٣/١٦ .

(٥١) ينظر : الكشف والبيان : ١٠٥/٥ ، والبحر المحيط : ١١١/٥ .

(٥٢) ينظر : السبعة في القراءات : ٣٣٨

(٥٣) الحجة للقراء السبعة :٢٦٥ .

(٥٤) ينظر : المسائل العسكريّة : ١٦٤-١٦٥ .

(٥٥) ينظر : المسائل البصريّات : ٧٧٥/٢ .

(٥٦) ينظر : المسائل الحلبيّات : ٢٥٨ .

(٥٧) معاني القرآن : ٢ / ١٧٦ .

(٥٨) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٣٨٥ .

(٥٩) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٦٢ .

(٦٠) الخصائص : ٢ / ٣٩٧ ، وينظر : مشكل إعراب القران : ١ / ٣٦٩ ، والكشاف : ٣ / ٢١٦ .

(٦١) ينظر : الكشف والبيان : ٥ / ١٧٩ .

(٦٢) ينظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل : ١ / ١٣ .

(٦٣) الحجة للقراء السبعة : ٤٢٢/٤ ، وينظر : المسائل الحلبيات : ٢٤٣-٢٤٤ .

(٦٤) التعليقة على كتاب سيبويه : ٧٦/٢.

(٦٥) إعراب القرآن : ٣٢٦/٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ٣٨٥/١ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧٣١ .

(٦٦) المقتصد : ٢ /٧١٥ .

(٦٧) الدر المصون : ٤٨١/٦ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل : ٣ / ١٦٢ ٠

(٦٨) مسائل الخلاف النحوي بين الكوفيين : ٧٤ .

(٦٩) الحجة للقراء السبعة : ٥٦/٣-٥٧ .

(٧٠) المسائل الشيرازيّات : ٤٦١/٢-٤٦٢ .

(٧١) ينظر : معاني القرآن : ١٢٠/٢، ومعاني القراءات : ٩٢/٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٤٢٩ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٨١٧ .

(٧٢) إعراب القرآن : ٢ / ٤٢٠.

(٧٣) الحجة للقراء السبعة : ٣ / ٨١ .

(٧٤) المسائل الشيرازيّات : ٣٠٠/١-٣٠١.

(٧٥) المقتضب : ٢/ ١٦٩.

(٧٦) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٤٤٠.

(٧٧) ينظر : الكشاف : ٣ / ٥٧٩ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل : ٣ / ٤٩١.

(٧٨) ينظر : المحرر الوجيز : ٣ / ٥١٠ ، وزاد المسير: ٣ / ٧٧، ومفاتيح الغيب : ٤٥٣/٢١ .

(٧٩) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٨٤٤ ، وشرح المفصل : ٢١/٦ .

(٨٠) الحجة للقراء السبعة : ٣ / ٤١٩ .

(٨١) التعليقة على كتاب سيبويه : ٢ /٢٥٥-٢٥٦ .

(٨٢) الكتاب : ٣ / ١٤٠ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٤ / ٢٤١.

(٨٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه : ١٢٣-١٢٤ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٦٨٧ ، وشرح المفصل : ٨ /١٣٥ ، وأمالي ابن الحاجب : ٢ / ٨٢٤ – ٨٢٥ ، والبحر المحيط : ٨ / ١٣٦ .

(٨٤) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٢٧٥ .

(٨٥) الخصائص : ٢ / ١٨٢ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١١٨٠ .

(٨٦) الحجة للقراء السبعة : ٤ / ٤٤ .

(٨٧) المسائل العضديّات : ١١٩-١٢٠ .

(٨٨) ينظر : معاني القراءات : ٣ / ٧١ ، وحجة القراءات : ١ / ٧١٠ .

(٨٩) ديوانه : ١٤٠.

(٩٠) ينظر : الكتاب : ٣ / ١٠١ ، شرح كتاب سيبويه : ٣ / ٣٠٦ ، والمفصل في صنعة الإعراب : ٣٣٦، والدر المصون : ١ / ١٩٥٤ .

(٩١) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ٣ / ٦١٠ .

(٩٢) إعراب القرآن : ٤ / ٤٣٦ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ /٥٥٥ .

(٩٣) ينظر :التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٢٢٥ .

(٩٤) ينظر : الحجة للقراء السبعة : ٨٤/٤ .

(٩٥) المسائل الشيرازيّات : ١ / ١٢٤ .

(٩٦) معاني القرآن وإعرابه : ٢٦٢/٥

(٩٧) ينظر : الكشاف : ٦٧٣/٤ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢٧٢/٥ ، واللباب في علوم الكتاب : ٠٤٢/٢٠

(٩٨) التبيان في إعراب القرآن :١٢٦٠/٢ ٠

(٩٩) ينظر : الدر المصون : ١ / ٥٧٠٧ ، والبحر المحيط : ٨ / ٣٩١ .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم مصدر العربية الأول .
- إبراز المعاني من حرز الأماني ،أبو القاسم شهاب الدين عبدالرحمن إسماعيل الدمشقي المعروف بـ أبي شامة (ت ٦٦٥ هـ) ، دار الكتب العلمية .

- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، تحقيق : د. عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، لبنان – بيروت ، د . ت .
- إعراب القرآن : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(ت ٣٣٨ هـ) تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
- الإغفال ، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (٣٧٧هـ) ، تحقيق : د. عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم ، المجمع الثقافي ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- أمالي ابن الحاجب ، عثمان بن عمر بن أبي بكر جمال الدين ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : د. فخر صالح بن سليمان قدارة ، دار عمار ، الاردن ١٤٠٩-١٩٨٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات ، كمال الدين الانباري (ت ٥٧٧هـ) ، المكتبة العصرية ، ط١ ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م ٠
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، ناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبدالرحمن المرعشلي ، دار أحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٦م٠
- بحر العلوم ، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي (ت٣٧٣هـ) ، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط١ ١٤١٣هـ-١٩٩٣م ٠
- البحر المحيط ، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الاندلسي(ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، ط ١ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .
- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد ، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي الفاسي الصوفي (١٢٢٤هـ) ، تحقيق : أحمد عبدالله القرشي ارسلان ، الناشر : د. حسن عباس زكي ، القاهرة ، ١٤١٩هـ-١٩٩٧م٠
- التبيان في إعراب القرآن،أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري(ت ٦١٦هـ) تحقيق : علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، د . ت .

- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق : د . عوض بن حمد القوزي ، ط ١ ١٤١٠هـ-١٩٩٠م ٠
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبريّ (ت ٣١٠هـ) تحقيق : أحمد محمد شاكر ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م .
- حجة القراءات ، ابو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (كان حيا سنة ٣٨٢هـ) تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٥ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧ م .
- الحجة للقراء السبعة ، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) ، وضع حواشيه وعلق عليه : كامل مصطفى الهنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ط١ ، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م .
- الخصائص ، أبو الفح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، د.ت
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ،أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ) ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط دار القلم ، دمشق ، د.ت.
- ديوان زهير بن أبي سلمى ، شرحه وقدم له ، الاستاذ علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .
- زاد المسير في علم التفسير ، جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ) ، تحقيق:عبدالرزاق المهدي،دار الكتاب العربي،بيروت ، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٠ م .
- السبعة في القراءات ، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) تحقيق : د. شوقي ضيف ، دار المعارف – مصر ، ١٩٧٢م .
- شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ) تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ط ١ ، ٢٠٠٨م .
- شرح المفصل ، يعيش بن علي بن يعيش ابن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) ، ادارة الطباعة المنيرية ، مصر – القاهرة ، د . ت .

- غرائب التفسير وعجائب التأويل،محمود بن أبي نصر الكرمانيّ(ت ٥٠٥هـ) تحقيق : د.شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة للثقافة الاسلامية ،جدة ، ومؤسسة علوم القرآن ، بيروت ، د.ت .
- الكتاب،عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي الملقب بسيبويه(١٨٠هـ)،تحقيق: عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، ط١ ، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن ، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي(ت ٤٢٧هـ) تحقيق : الإمام أبي محمد بن عاشور ، تدقيق : الاستاذ نظير الساعدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢هـ–٢٠٠٢م .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠ هـ) ، تحقيق : عبدالرحمن عميره ، دار الوفاء ، د . ت .
- اللباب في علوم الكتاب ، عمر بن علي ابن عادل الحنبلي الدمشقي (ت ٨٨٠هـ) تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبدالموجود ، والشيخ عادل محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨ م .
- المحرر الوجيز في تفسر الكتاب العزيز ، أبو محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٠ م .
- المدارس النحوية،أحمد شوقي عبد السلام ضيف (١٤٢٦هـ)، دار المعارف ، د . ت .
- المسائل البصريات ، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) تحقيق : محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

- المسائل الحلبيات ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق :د. حسن هنداوي ، دار القلم ، ودار المنارة ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
- مسائل الخلاف النحوي بين الكوفيين ، د . مهدي صالح سلطان ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط١ ، بغداد – ٢٠١٣ .
- المسائل الشيرازيات ، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (٣٧٧هـ) تحقيق : د. حسن بن محمود هنداوي ، كنوز اشبيليا ، للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤٢٤ – ٢٠٠٤ م .
- المسائل العسكرية ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) تحقيق : محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، كلية اللغة العربية ، القاهرة ، ط ١ ١٤٠٣هـ–١٩٨٢م .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ ، تحقيق : صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة المدني ، بغداد ، د. ت .
- مشكل إعراب القرآن ، أبو محمد مكيّ بن أبي طالب القيسيّ (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٣ م .
- معاني القرآن ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق : د.هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م .
- معاني القرآن،أبو زكريا بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي يحيى الفراء(ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف النجاتي وآخرين ، ط١ ، دار المصرية للتأليف والترجمة ، د . ت .
- معاني القراءات ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق : د. عيد مصطفى درويش ، و د. عوض بن حمد القوزي ، دار المعارف ، ط ١ ، ١٤١٤هـ–١٩٩٣م .

- مفاتيح الغيب ، أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسن الملقب بفخر الدين الرازيّ (ت ٦٠٦ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ط ٣ ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٨م .
- المفصل في صنعة الإعراب،أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري(ت ٥٣٨ هـ) تحقيق: د.علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت–لبنان ، ط ١، ١٩٩٣م .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد ، ١٩٨٢م .
- المقتضب،محمد بن يزيد أبو العباس المبرّد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، د . ت .